

المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة

العراق حالة دراسية للمدة (٢٠١٣-٢٠١٧)^(١)

م. احمد اسماعيل قادر**

أ.م.د. خالد حيدر عبد علي*

الكلمات المفتاحية: مقومات اقتصادية وادارية وسياسية، بناء الدولة، الحكم الرشيد، الاستقرار السياسي.

<https://doi.org/10.31271/jopss.10026>

ملخص البحث:

وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة، الا ان العديد من الدول ومنها العراق تعاني من ضعف المقومات المذكورة، وبعد تبني البحث المنهجية العلمية لتحليل الموضوع من خلال وضع الاطارين النظري و العملي له وصل الى ان يطلق البحث من فرضيات عدة منها، للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية دور كبير بل تحدد مستوى بناء الدولة وان المقومات المذكورة في العراق مستواها ضعيف جدا مما جعل مستوى بناء الدولة مستوى ضعيف جدا. وقد وصل البحث الى عدة استنتاجات تؤكد صحة الفرضيات منها، هناك علاقة قوية بين المقومات المذكورة وبناء الدولة وذلك من خلال المؤشرات الدولية الخاصة بهذا المجال، وفيما يخص العراق تبين انه يعاني من ضعف شديد في مقومات الدولة بالتالي له مستوى ضعيف جدا في بناء الدولة، اذ بلغ مستوى حكم الرشيد (٨,٩٪) لسنة ٢٠١٧م وانه ضمن الدول غير المستقرة وبترتيب (٣) عالميا من حيث انعدام الاستقرار وانعدام السلام كذلك ضمن الدول الفاشلة بترتيب (١١) عالميا.

پوختهى توژينهوه:

بونياده ئابووريه كارگيري و رامياريه كانى بنياتنانى دهولت

عيراق كهيسى ليكولينهوه بو ماوهى (٢٠١٣-٢٠١٧)

سههراى ئهه و گرنگيه زورهى كه بونياده ئابووريه كارگيري و رامياريه كان ههيهتى له بنياتنانى دهولهتدا، بهلام چهندين دهولت له وانه عيراق كوشتهى لاوازى ئهه و بونيادانه، پاش بونياتنانى

(١) بحث مستل من اطروحة دكتوراه قبل المناقشة.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة السليمانية- العراق:

Khalid.ali@sulicihan.edu.krd

** طالب الدراسات العليا / دكتوراه في قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة السليمانية-العراق:

ahmed.qader@univsul.edu.iq

شيوازی زانستی بو شیکاری بابه ته که له ریگهی دانانی چوارچیوهی تیوری و کرداری گهشت بهوهی که تیویژینهوه که دهراویشتهی چهند گرمانهیهک بیت لهوانه، بونیاده ئابووریه کارگیری و رامیاریهکان روئی گهورهیان ههیه بهلکو ئاستی بونیاتنانی دهولت دیاریدهکات وه ئه و بونیادانه له عیراق ئاستیان زور لاوارزه که وای کردوه ئاستی بونیاتنانی دهولتیش زور لاواز بیت. ئه م تیویژینهوه گهیشتهوه بهچهند دهرنه نجامیک که دلنیایی دروستی گرمانهکان دهکات لهوانه، په یوه ندییهکی بههیز له نیوان بونیادهکان و بونیاتنانی دهولتدا ههیه ئه مه ش له ریگهی پیوه ره ئیوده ولته کانی تاییهت بهم بواره، سه بارهت به عیراق ده رکهوت که لاوازیهکی زور ههیه له بونیادهکانی دهولت پاشان ئاستی زور لاواز له بنیاتنانی دهولت، که ئاستی حوکمرانی باش تییدا (8,9%) بووه له سالی 2017 وه له چوارچیوهی دهولته ناجیگیره کانه بو هه مان سال به ریزبهندی (3) له ئاستی جیهان له روهی نه بوونی جیگیری و نه بوونی ئاشتی وه هه روه ها له دهولته هه رهس هاتوه کانه به ریزبهندی (11) له جیهاندا.

Abstract

The Economic, Administrative and Political Fundamentals of State-building Iraq as a Case Study for the period (2013-2017)

Despite the great importance of the economic, administrative and political fundamentals of state-building, many countries, including Iraq, suffer from the weakness of the mentioned fundamentals. Hence, the research adopted the scientific methodology to analyze the subject by setting the conceptual and applied frameworks based on several hypothesis, including that the economic and administrative fundamentals have a significant role, even it determines the level of state -building and the levels of these fundamentals mentioned in Iraq are very weak, which made the level of state-building in Iraq very weak.

This research reached several conclusions confirming the validity of the hypothesis among them is that there is a significant relationship between the above-mentioned fundamentals and state-building through international indicators for this field. The level of good governance in Iraq reached (8.9%) in 2017 and it is among the unstable countries and rank (3) globally in terms of instability and lack of peace as well as among the failed countries ranking (11) globally.

تمهيد

اصبح للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية دورا كبيرا في بناء الدولة، حيث ان بناء دولة قوية وناجحة من الناحيتين السياسية والاقتصادية تحتاج الى المقومات الادارية والسياسية وبدونها لا يمكن بناء دولة ناجحة مستقرة وبذلك تحاول كل الدول المتقدمة والناشئة العمل على المقومات المذكورة من خلال ممارسة الحكم الرشيد او الجيد وكذلك العلاقات (الاستقرار) السياسية الداخلية والخارجية، وان للحكم الرشيد اهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول وتهتم بها عدة مؤسسات الدولية ولها تقارير دورية سنوية، منها البرنامج الامثائي للامم المتحدة والبنك الدولي من خلال مؤشر الحوكمة العالم (WGI) وكذلك الحال بالنسبة للاستقرار السياسي الداخلي والخارجي والتي تعتمد على معهد الاقتصاد والسلام من خلال مؤشر السلام الدولي (GPI) اضافة الى تقوية اداء الدولة التي تعتمد على صندوق السلام العالمي من خلال مؤشرات الدول الهشة (FSI)، وان النتائج الايجابية للمتغيرات والمؤشرات المذكورة لها دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة وفي تحقيق الامن والسلام ومن ثم في بناء الدولة، فبناء الدولة الناجحة او القوية احد اهم قضايا بالنسبة للعالم اجمع لأن بناء الدولة الضعيفة او الفاشلة تخلق العديد من المشاكل الدولية المتسلسلة من الفقر الى المرض والمخدرات والى الارهاب(فوكوياما، ٢٠٠٧، ٣٥)، فازداد الاهتمام ببناء الدولة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩٠م وبشكل اكبر بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، عليه تم اختيارها الموضوع.

مشكلة البحث:

رغم الاهمية الكبيرة للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية في بناء الدولة الناجحة والمستقرة وفي عمليات التنمية، الا ان العراق تعاني من ضعف شديد في المقومات المذكورة مما اثرت سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأكلت كل الجهود والمسااعي من اجل التنمية والاستقرار.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في بناء الدولة القوية والتي بدونها لا تترقى المجتمعات والشعوب، واهميته في دور المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية في بناء وتقوية الدولة.

فرضية البحث:

يفترض البحث بان:

- ١- للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية دورا كبيرا في بناء الدولة.
- ٢- للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية علاقة قوية مع مستوى الدولة من حيث التنمية والاستقرار.
- ٣- ان المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لها مستوى ضعيف جدا في العراق مما جعل منه ضمن قائمة اسوأ الدول .

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة ومن ثم معرفة مستوى بناء الدولة في العراق وفق المقومات المذكورة ووفق المؤشرات الدولية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الاطار المفاهيمي والتحليل الكمي والاستقرائي لجانب العملي.

نطاق البحث:

مكانيا العراق وزمانيا للمدة (٢٠١٧-٢٠١٣)

هيكل البحث:

يتكون هذ البحث من ثلاث مباحث، المبحث الاول يتناول الاطار المفاهيمي للبحث والمبحث الثاني ترتيب الدول وفق المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية، اما المبحث الثالث والآخر يتناول تحليل المقومات الاقتصادية السياسية والادارية في دولة العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠١٣) وكالاتي:

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للبحث.

المبحث الثاني: ترتيب الدول وفق المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية.

المبحث الثالث: تحليل المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠١٣).

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للبحث

يتكون الاطار المفاهيمي للبحث من ثلاث فقرات وهي: اولا تعريف المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية وبناء الدولة، ثانيا مكونات المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة، ثالثا مؤشرات المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية وكالاتي:

اولا- التعاريف:

يحتاج انشاء وبناء الدولة الى مقومات اقتصادية عدة يمكن تعريفها بانها: عبارة عن مجموعة من الخواص والاسس الاقتصادية المتعددة التي تساهم في تقييم مستوى اقتصاد دولة ما وتقدم الدعم لاقتصاد الدولة عن طريق تنمية قطاعاتها الاقتصادية كما تساهم في تحديد مرتبتها اقتصاديا ضمن دول العالم بين المتقدمة والمتخلفة وكذلك مستواها بين الدول الناجحة والفاشلة وبين دولة مستقرة وغير مستقرة من حيث الاستقرار ومن حيث مصيرها بين البقاء والزوال، ويمكن تقسيم تلك المقومات والاسس المذكورة الى اربع مقومات اقتصادية رئيسة وهي الطبيعية والبشرية والاقتصادية الكلية والادارية السياسية وما يخصنا في هذا البحث هي المقومات الادارية والسياسية. وبالنسبة للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية تعني نوع الانظمة الاقتصادية الادارية والسياسية التي تحدد نوع الحكم ومستوى الحكم الرشيد القادر على ادارة المجتمع بالشرعية والعدالة وادارة الموارد الاقتصادية بكفاءة و فاعلية كذلك نوع العلاقة السياسية الداخلية والخارجية (الاستقرار) بين دول مستقرة و أخرى غير مستقرة ومن حيث الاداء بين ناجحة او فاشلة او بين قوية او ضعيفة. اما بناء الدولة بالنسبة للدول المستقلة يعني تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي^(١) او تقوية القدرة المؤسساتية للدولة القادر على تحقيق العدالة والتطور والتقدم وتحظى بالشرعية^(٢) اي مأسسة السلطة والدولة للقيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية بكفاءة و فاعلية، اما بناء الدولة بالنسبة للاقاليم والشعوب غير المستقلة تعني انشاء الدولة والاستقلال.

ثانيا- مكونات المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة: يمكن تلخيصها في الحكم الرشيد والعلاقات (الاستقرار) السياسية الداخلية والخارجية واداء الدولة وكالاتي:

١- الحكم الرشيد (نوع الحكم والادارة) .

٢- العلاقات (الاستقرار) السياسية الداخلية والخارجية.

(١) فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : مجاب الامام ، ط١ ، العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص ١١.

(٢) ميلود عامر حاج ، بناء الدولة وانعكاساته على الواقع الدولة القطرية العربية ، ط١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠١٤ ، ص ٢٢ .

٣- اداء الدولة (بين النجاح والفشل).

١- الحكم الرشيد (نوع الحكم والادارة):

يلعب نوع الحكم والادارة دورا هاما في بناء الدولة، حيث ان بناء نظم سياسية قادرة على حفظ القيم السياسية الاساسية منها الحرية والعدالة والمساواة وكذلك تأسيس النظام القانوني والاداري الكفوء والفعال في الانتاج والتنمية والمستجيب لمطالب الشعب تضمن بناء دولة قوية من النواحي الاقتصادية والسياسية والقانونية والادارية، فمن خلال بناء مؤسسات قانونية تأتي نمط من الحكم الى الوجود تتسم بالشرعية من قبل الشعب ويمكن وضع اليات للمساءلة ويستجيب لمطالب الشعب من خلال مبدأ سيادة القانون^(١) فكلها من مبادئ او عناصر الحكم الرشيد التي تحظى بالاهتمام الكبير لدى جميع المؤسسات السياسية والانسانية والاقتصادية الدولية.

ان عملية الحكم في اي مجتمع بشكل عام عبارة عن مجموعة من الطرق والقواعد المختلفة لتسيير الاعمال المشتركة من قبل الافراد والمؤسسات العامة والخاصة، وان الحكم في هذا العصر يشمل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لكل منها دور في الاداء السياسي والاقتصادي والاداري ليشكل الحكم الجيد او الرشيد، فالحكم الرشيد يختلف باختلاف المدارس والافكار ويمكن تعريفها بانها عبارة عن مبادئ العامة تطبق في الواقع العملي عن طريق اسلوب محدد واليات متفق عليها وذلك بوجود مؤشرات محددة لكل مبدأ من اجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة^(٢) او نظام الحكم القائم لخدمة مصالح الشعب والتي تعتبر السلطة والقيادة ووظيفة في الخدمة العامة وتتخذ منها منصة لاثبات الكفاءة والقدرة على متطلبات الشعوب وحاجاتها وسياساتها بالعدل والمساواة، وان يتصف بالقدرة على دمج المجتمع في السلطة والحكم والمشاركة وان يتمتع باستمرار بالرغبة الشعبية اساسها الانتخاب الشعبي النزوية^(٣)، وهناك عدة مؤسسات دولية تهتم بنوع الحكم والحكم الرشيد منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبرنامج الاثمائي للامم المتحدة التي تنشر بيانات دورية دولية حول الحكم الرشيد، فيعرفها البنك الدولي بانه: اسلوب ممارسة السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية^(٤) او عبارة عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من اجل الصالح العام^(٥)، كما ان البرنامج الاثمائي للامم

(١) انور محمد فرج محمود ، دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (٣) ، العدد(١) ، السليمانية ، ٢٠١٧ ، ص٧٠ .

(٢) حسن الساعوري ، اثر المجتمع المدني على الحكم الراشد ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد (٣) ، العدد(١) ، السليمانية ، ٢٠١٧ ، ص٣١ .

(٣) سامر مؤيد عبد اللطيف ومحمد جاسم محمد وصائب محمد ناظم ، المقترَب الرقمي للحكم الرشيد ، مجلة الباحث ، جامعة كربلاء ، المجلد (١٩) ، العدد (١١) ، ٢٠١٧ ، ص٣٠٨ .

(٤) حسين خلف الزركوش وسناء حسين خلف الزركوش والاء احمد عبد ، دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية ، مجلة الفتح ، جامعة ديالى ، مجلد (١٣) ، العدد (٦٩) ، ٢٠١٧ ، ص٣٦٧ .

(٥) (Word Bank , Governance Development in Practice , Word Bank Publication , Washington ,

المتحدة (UNDP) يعرف الحكم الرشيد بانه: ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والادارية لتحسين شؤون المجتمع على كافة المستويات وتشمل الاليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم المواطنون من خلالها بالتعبير عن مصالحهم والسعي اليها وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة اختلافاتهم^(١).

اصبح موضوع الحكم الرشيد يمثل أهمية كبيرة على المستوى الدولي، ويمثل اليوم جزءا من توافق الاراء في الامم المتحدة، وينص إعلان الأمم المتحدة على ان الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتعميم سيادة القانون فضلاً عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية البشرية أو حتى احتمال توجهها نحو هذا النهج ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وجود الحكم الرشيد ويشكل اقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة^(٢)، ويتكون الحكم الرشيد من ثلاثة اضلع او فواعل وهي: المؤسسات العامة (الحكومة) والقطاع الخاص والمجتمع المدني كما ان لها ابعاد السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية، فالبعد السياسي يتمثل بمدى شرعية السلطة العامة، في حين البعد الاداري يعني كيفية تنفيذ السياسات العامة وفق فنون ادارية سليمة ورشيده بعيدة عن الضغوطات السياسية ويحتاج هذا الى المشاركة والشفافية والمساءلة، اما البعد الاقتصادي والاجتماعي فلها علاقة بالسياسات العامة وتؤثر على نوعية الحياة المادية والمعنوية للسكان بحيث تتحقق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والخدمات العامة بين افراد المجتمع كذلك تحسين الاداء الاقتصادي والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة، كل هذا من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية^(٣).

٢- العلاقات (الاستقرار) السياسية الداخلية والخارجية:

تحتاج المجتمعات الحديثة الى علاقات سلمية وقوية في الشأنين الداخلي والخارجي وبدون هذه العلاقات لا يتحقق الاستقرار السياسي لا على المستوى الداخلي ولا على مستوى الخارجي و يترتب على عدم الاستقرار السياسي اثار سلبية على الحياة الاقتصادية والسياسية والامنية والثقافية، ويعد الاستقرار الداخلي ضرورة ملحة لإنشاء الامة والمجتمع وبالتالي الدولة، ويعني بالاستقرار الداخلي مدى تماسك فئات المجتمع داخل الدولة وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة ثانية، وبين مؤسسات السلطة من جهة ثالثة، بشكل يضمن ثبات هذه الدولة ومجتمعها امام التقلبات

1994, xiv .

(١) احمد حمدي احمد ، الحكم الرشيد واشكالية ادارة الثروة النفطية في العراق (دراسة تحليلية) ، مجلة الجامعة العراقية ، الجامعة العراقية ، العدد (٣٨-٢) ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٤٩٨ .

(٢) مصطفى موسى ابو حسين ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في ادارة الدولة باكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، الغزة ، ٢٠١٧ ، ص١٥ .

(٣) عرباوي مصعب ، واقع الحكم الرشيد في الدول العربية - دراسة تحليلية في المؤشرات الساسية والاقتصادية -دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٤) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية المقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ٢٠١٥ ، ص٢٧-٢٨ .

والمخبرات المختلفة كوحدة متماسكة، في حالة توفر ذلك في دولة معينة تصف هذه الدولة بانها تتمتع بوحدة وطنية والوحدة الوطنية بدورها هي اساس وجود واستمرار الدولة، فالدول التي تفقد او تتعرض وحدتها الوطنية للاهتزاز تزول او تهزم وتفقد مكانتها وسيادتها الداخلية^(١)، وان بناء علاقات سياسية داخلية سليمة والاستقرار السياسي في هذا العصر لا يتم عن طريق القوة العسكرية رغم اهميتها بل عن طريق القوة الناعمة بالدرجة الاساس، لذلك على الدول الاعتماد على جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تجعل جميع فئات المجتمع الدافع والمصدر الاساسي للاستقرار السياسي ويحصل عن طريق الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع، بينهم وبين السلطة الحاكمة^(٢) وبدونه لا يمكن انشاء الدولة وفي حالة انشاءها فانها لن تكون قوية ومستقرة، وما ان فقدت الدولة استقرارها الداخلي فتفقد معها سيادتها الداخلية والخارجية، وهناك تجارب كثيرة تثبت اهمية وضرورة وجود علاقات سياسية سليمة وقوية للشأن الداخلي اي الاستقرار الداخلي، ويمكن اثبات هذا الامر من خلال بيان الاثار السلبية لتردي الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية في عدد من الدول العربية بعد الربيع العربي وكذلك بالنسبة للعراق بعد احداث سنة ٢٠٠٣م بعدما فقد العراق استقراره الداخلي اي بعد اهتزاز الوحدة الوطنية وسوء العلاقات السياسية الداخلية بين افراد المجتمع وبين الاحزاب السياسية بينهم وبين السلطة مما ادى الى تردي الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية والثقافية^(٣) وذلك رغم زيادة وكثرة الايرادات العامة للحكومة الا انها لم تؤد الى التنمية الاقتصادية، وبهذا يعد الاستقرار الداخلي ضرورة ملحة لإحداث عملية التنمية الاقتصادية^(٤).

وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات السياسية الخارجية، اذ ان كل المجتمعات او الدول تحتاج الى علاقات خارجية سلمية مع دول العالم وخاصة الدول المجاورة لحدوده، وتبرز ضرورة هذا النوع من السياسة لدول الحبيسة اي تلك التي ليس لها مسالك بحرية مع العلم الخارجي بل محاطة برياً بدول المجاورة فتلك لا بد لها من رسم علاقات اقتصادية وسياسية وامنية ايجابية مع الدول الجوار والالتحضر وتنقطع عن العالم الخارجي وهذا ما يؤثر سلباً على مجمل حياة المجتمع والدولة، لذا فان وجود علاقات خارجية سلمية ضرورة لتحقيق الاستقرار الخارجي وبدون هذا الاستقرار لا يمكن الدخول في علاقات السياسة الدولية، وان تحقيق الاستقرار الخارجي هدف يسعى اليه جميع البلدان وذلك لما له من اثار كبيرة على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وان الاستقرارين المذكورين يؤثر احدهما على الاخر، حيث ان الاستقرار الداخلي يساعد تحقيق

(١) شاهر الشاهر ، الاستقرار السياسي معايير ومؤشراته ، على الموقع الالكتروني

http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

(٢) سعد صالح عيسى و د. منذر صابر مصطفى ، اثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادي في العراق (٢٠١٥-٢٠٠٣) ،

مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (٣)، العدد (٤٣) ، ٢٠١٨ ، ص ٣٦٤ .

(٣) احمد شكر حمود الصبيحي ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ (دراسة في المفهوم والاسباب

، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، العدد (١٣) ، ٢٠١٨ ، ٤٣-٤٤.

(٤) علي سلمان صايل ، الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب ، مجلة السياسة الدولية ، جامعة

المستنصرية ، العدد (١٧) ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٣٧.

الاستقرار الخارجي ونفس الشيء بالنسبة للاستقرار الخارجي اللذين يشكلان الاستقرار السياسي للدولة التي تسعى لتحقيقها وفي نفس الوقت كاداة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وبدون هذا الاستقرار لن يتحقق التنمية المستدامة كما ان التنمية المستدامة يساعد في تحقيق الاستقرار السياسي وغياب العنف، عليه فان وجود علاقات سياسية داخلية وخارجية سلمية وقوية اي الاستقرار السياسي احدي اهم مقومات اقتصادية سياسية لانشاء وبناء الدولة.

ثالثا - مؤشرات المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة:

هناك عدة مؤشرات رئيسة للمقومات الاقتصادية الادارية والسياسية التي تبين حالة الدولة او الاقليم من حيث بنائها الاقتصادي والاداري والسياسي ومدى تقوية ومتانة بناء الدولة اهمها مؤشرات الحكم الرشيد ومؤشرات الامن البشري ومؤشر السلام العالمي ومؤشر الدول الهشة ومؤشر ادراك الفساد:

١- مؤشرات الحكم الرشيد: يتم قياس مستوى الحكم الرشيد من خلال عدة ابعاد ومؤشرات فرعية والتي تعمل عليها عدة مؤسسات دولية من اهمها البرنامج الائمائي للامم المتحدة وكذلك البنك الدولي فهناك تشابه كبير في اختيار وتحديد تلك المؤشرات من بين المؤسسات المذكورة، ويعتمد الباحث بهذا الخصوص على المؤشرات المعتمدة من قبل البنك الدولي World Governance indicator (WGI) التي تتكون من ستة مؤشرات وهي: المشاركة والمساءلة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريع، سيادة القانون، مكافحة الفساد:

- المشاركة والمساءلة Voice and Accountability: مدى وجود الدولة المدنية القادرة على اختيار تحديد الحكومات من خلال ابداء الرأي وكذلك مدى وجود حرية التعبير وحرية تكوين الجماعات وحرية الصحافة.

- الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence : ادراك تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي او العنف ذي الدوافع السياسية من ضمنها الارهاب.

- فعالية الحكومة Government Effectiveness : ادراك تصورات لجودة الخدمات السنة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها من الضغوطات السياسية، نوعية صياغة السياسات العامة وتنفيذها ومصداقية الحكومات في هذه السياسات.

- جودة التشريع Regulatory Quality : مدى القدرة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وللوائح التي تسمح بترويج وترقية تنمية القطاع الخاص.

- سيادة القانون Role of Law : مدى للوكلاء الثقة في تقييد بقواعد المجتمع، على وجه الخصوص نوعية انفاذ العقود، حقوق الملكية او الخاصة، الشرطة، المحاكم، كذلك احتمال الجريمة والعنف.

- مكافحة الفساد Control of Corruption : مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة بما في ذلك كل اشكال الفساد البسيطة والكبيرة بما يشمل السيطرة على مؤسسات الدولة من

قبل نخب معينة والمصالح الخاصة.

ويتم احتساب المؤشرات المذكورة بنسب مئوية فكلما ارتفعت النسبة فانها تدل على ارتفاع مستوى الحكم الرشيد في تلك الدولة والعكس بالعكس، علما ان هناك علاقة قوية مترابطة بين كل المؤشرات المذكورة، بل كل منها يكمل الاخر، وان وجود مستوى عال من هذه المؤشرات تدل على وجود بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية خصبة قوية للقيام بالنشاطات والفعاليات الايجابية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبالتالي تدل على وجود دولة قوية من جوانب المذكورة، حيث وجود ابداء الرأي والمشاركة في العملية السياسية ووجود الشرعية في انظمة الحكم كذلك مستوى عال من الاستقرار السياسي والامن ووجود حكومة فعالة وكفاءة والتشريع النوعي ومبدأ القانون فوق الجميع وللجميع تحمي حقوق كافة الاطراف بما فيها حقوق الملكية، واخيرا ضبط الفساد دون استخدام السلطات لتحقيق مكاسب الشخصية او لفئة معينة بل وجود الشفافية والمساءلة كلها تساهم بشكل فعال وكفاءة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل تحقق التنمية المستدامة وبناء دولة قوية ومستقرة.

٢- مؤشرات الامن البشري: والتي تتعلق بالاستقرار الداخلي وتعتمدها البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) وذلك بقياس اللاجئين حسب دولة المنشأ والنازحون داخليا والمشردون بسبب الكوارث والسجناء ومعدل جرائم القتل ومعدل الانتحار ويضيف اليها عدد القتلى بسبب المعارك وحضور حفظة السلام (عدد القوات).

٣- مؤشر السلام العالمي (Global Peace Index): هناك عدة مؤشرات يدل على وجود او عدم وجود الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي^(١)، من اهم المؤسسات التي تعمل في هذا المجال هي معهد الاقتصاد والسلام مقرها في سديني من خلال مؤشر السلام العالمي التي تركز على الامن والاستقرار الداخلي والخارجي وذلك من خلال ثلاث معايير رئيسة وهي: مستوى الامن والامان في المجتمع ومستوى الصراع المحلي والعالمى ودرجة التزويد بالقوى العسكرية والمعايير المذكورة بدورها تتكون من (٢٤) مؤشر فرعي^(٢) بالتالي تصنيف الدول بين خمس مستويات من حيث الاستقرار والسلام (مرتفع

(١) من مؤشرات عدم الاستقرار الداخلي : عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة، عدد الاضرابات العامة ، وجود حرب العصابات ، عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة ، عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة ، عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة ، عدد النازحون الداخليون بسبب الصراع والعنف وكذلك بسبب الكوارث الطبيعية ، معدل جرائم القتل ، عدد المظاهرات المعادية للحكومة ، عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي .

أما مؤشرات الصراع الخارجي والتي تساهم في عدم استقراره فهي: عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة ، عدد الاحتجاجات ضد السياسة الخارجية للدولة ، عدد العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة ، عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها ، عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها ، عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة ، عدد المرات التي ألتجئ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجياً ، عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة ، عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب ، عدد الاتهامات التي وجهت للدولة ، عدد القتلى في الصراعات الخارجية .

(٢) منها مؤشر : عدد الحروب الداخلية والخارجية المشارك فيها ، اعداد الوفيات الناجمة عن الحروب الداخلية والخارجية ، العلاقات مع الدول المجاورة ، عدد المشردين كنسبة من السكان ، مستوى احترام حقوق الانسان ، عدد

جدا، مرتفع، متوسط، منخفض، منخفض جدا)، والمعهد المذكور تنشر تقاريرها السنوية من بين (١٥٩-١٦٣) دولة ذات سيادة.

٤- مؤشّر اداء الدول (بين النجاح والفشل): تزايد الاهتمام في الاونة الاخيرة بهذا النوع من التقسيم بين الدول الناجحة و الدول الفاشلة والتي تعتمد وتحدد وفق مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الانسان كذلك مستوى الشفافية والفساد عكس التقسيمات او التصنيفات الكلاسيكية المعروفة والتي حددها القانون الدولي العام والقانون الدستوري من حيث التكوين ومن حيث السيادة ومن حيث نظام الحكم^(١)، وقد يستخدم احيانا مصطلح الدول القوية والدول الضعيفة مقابل الدول الناجحة والدول الفاشلة و احيانا اخرى مستقرة وغير مستقر او الهشة واستخدام اي من المصطلحات المذكورة يعتمد على وجهات نظر المنظمات او المعاهد والمراكز التي تعمل في هذا المجال، فتعرف الدولة الناجحة بانها تلك الدولة القادرة على انجاز مهماتها الاساسية مثل الدفاع عن اراضيها وسن والقوانين وتنفيذها وادارة الجيدة للموارد والاقتصاد بعكس الدولة الفاشلة او الضعيفة التي لا تقوم بإنجاز وظائفها الاساسية الا على نطاق الضيق^(٢)، كما تعرف الدول الناجحة بانها قادرة على القيام بوظائفها الرئيسة (الامنية والسياسية والاقتصادية) بشكل مستقر وباداء وكفاءة عالية عكس الدولة الفاشلة التي لا يمكن القيام بوظائفها الرئيسة بشكل جيد بل باداء وكفاءة متدنية ولا يمكنه حصر الطاقات الاجتماعية والموارد الاقتصادية في سبيل البنى التحتية القوية وهي متأثرة بالمؤثرات الخارجية منها العولمة وتطلب المساعدة من الدول القوية او الناجحة مما يفقد جزء كبير من سيادتها الوطنية لصالح تلك الدول، وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الدولة تكون هشة عندما بنيان الدولة تفتقر سياسيا للقدرة على توفير الوظائف الاساسية لازمة كحد من الفقر والقيام بالتنمية لحماية الامن وحقوق الانسان لسكان الدولة^(٣) وازدادت ظاهرة الدولة الفاشلة بعد الحرب الباردة^(٤) وتحت مسميات الجديدة (العولمة، المشروطة الدولية، الامن والسلام الدوليين)، فالدول الفاشلة مادام

جرائم القتل ، عدد المسجونين ، عدد ضباط الشرطة والامن ، نسبة النفقات العسكرية كنسبة من GDP ، صادرات واستيرادات الاسلحة التقليدية الرئيسية ، عدد الاسلحة الثقيلة ، عمليات نشر التابعة وغير التابعة للأمم المتحدة ، سهول الحصول على الاسلحة الخفيفة والصغيرة .

(١) ايوب محمد طيب، ثامازه كانى دهولته شكستخواردوو (عيراق وهك نمونه)كوفارى نهكاديمياني كوردستان، خولى سييهم، بهشى (B) ژماره (٢)، كومهلهى نهكاديمياني كوردستان و دهستهى كوردستانى بو ديراساتى ستراتيزى و تويژينهوهى زانستى، سليمانى، ٢٠١٥، ص١١٢.

(٢) باتريك هـ اونيل ، مبادئ علم السياسة المقارن ، ترجمة : باسل جبيلي ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٢ ، ص٤٧٧-٤٨٨.

(٣) OECD, Concepts and Dilemma State Building in Fragile Situations – FROM FRAGILITY TO RESILIENCE , OECD , 2008, p14.

(٤) Neil Robinson , State- Building and international politics- The emergence of a new Problem and agenda, (In) State-Building Theory and practice , First published , Routledge , London and New York , 2007 , p2-8 ,

لاستطيع ضمان الامن والاستقرار لمواطنيها في حدود اقليمها فانها تخلق تحديات عديدة بالنسبة لنظام الدولي منها الانسانية والامنية والبيئية والاقتصادية والسياسية^(١)، مثلما يبين فرانسيس فوكوياما لماذا نبني الدولة القوية؟ فبناء الدولة القوية احد اهم قضايا بالنسبة للعالم اجمع لأن بناء الدولة الضعيفة او الفاشلة تخلق العديد من المشاكل الدولية المتسلسلة من الفقر الى المرض والمخدرات والى الارهاب^(٢)، الا ان التخلص من الدولة الفاشلة وتحول نحو الدول القوية او الناجحة يحتاج قبل كل شيء الى الادارة القوية والجيدة مثلما باول مارتين رئيس وزراء الاسبق لكندا يفترض "كل المساعدات والاعانات التي تقدم في العالم لتغير الدولة الضعيفة نحو القوية لها تأثيرات عابرة بدون مؤسسات عامة وسيادة القانون فالتنمية يعتمد على الحكم الرشيد"^(٣)، ويعتقد الكثير ان المؤسسات الدولية وادارتها عاجزة لتغير حالة الدول الفاشلة بل يزداد الحالة نحو الاسوء^(٤)، لأن الدول الفاشلة من جانب يحتاج الى المعونات الامثائية، ومن جانب اخر يعاني من تدني ومحدودية القدرات لتحويل المعونات الى مخرجات ايجابية امثائية^(٥)، لذا الدول الفاشلة قبل تحجيم مدى الوظائف وخصخصة الشركات العامة يحتاج الى تقوية المؤسسات والا النتائج لن تكون مرجوة وهذا ما اكتده ملتون فريدمان سنة ٢٠٠١م "لقد تبين لي ان حجم القانون ربما اكثر محورية من الخصخصة"^(٦)، وهناك من يرجع ضعف او الاصح فشل الدولة بالاساس الى تقلص وتدني الكفاءة وكذلك تاكل وفقدان الشرعية^(٧)، وان الدول الفاشلة ليست بنفس المستوى، حيث هناك باحثين يميزون بين ثلاث انواع من الدول غير الناجحة او ثلاث مستويات لضعف الدولة اولاً، الدول الضعيفة التي تعجز القيام بوظائف الرفاهية والشرعية، ثانياً الدول المتجهة للفشل

(١) (Rosa Ehrenreich Brooks ,Failed states or The State as Failure ?, The University of Chicago, Law Review, vol (72)-N (4),2005 , p1162 .

(٢) فرانسيس فوكوياما ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٣) Philip Cunliffe , State building Power Without responsibility ,(In) State-Building Theory and practice , First published , Routledge , London and New York , 2007, p50 .

(٤) William Brain , In Praise of folly – International administration and the corruption of humanity , (In) , State-Building Theory and practice , First published , Routledge , London and New York , 2007 , p173 .

(٥) مارك ماك غيليفراي و سيمون فيني واشتون دي سيلفا ، قدرة الدولة وفعالية المعونة في الدول الضعيفة من الشرق الاوسط الكبير (في) الدول الضعيفة في شرق الاوسط الكبير ، تقرير موجز رقم (١١) مركز الدراسات الدولية والاقليمية بجامعة قطر ، ٢٠١٦ ، ص ٢٨ .

(٦) - هذا ادراك جديد لأولوية القوة على مدى الوظائف لتعليق ملتون فريدمان (عميد اقتصادي السوق الحرة المتشددين) في عام ٢٠٠١م لاحظ انه في بداية الثمانينات كان لديه ثلاث كلمات يقولها للدول التي تقوم بعملية التحول عن النظام الاشتراكي "خصخص ، خصخص ، خصخص". يقول فريدمان لاكني اخطأت واضاف وقال جملته " لقد تبين لي " . فرانسيس فوكوياما ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ .

(٧) مهران كامروا ، الدول الضعيفة في شرق الاوسط (في) الدول الضعيفة في شرق الاوسط الكبير ، تقرير موجز رقم (١١) مركز الدراسات الدولية والاقليمية بجامعة قطر ، ٢٠١٦ ، ص ٦٠ .

واخيرا واسوءها الدول الفاشلة التي لايمكنها القيام بوظائف الاساسية للدولة^(١) وهناك مؤشرين رئيسيين لقياس اداء الدول و هما:

أ- مؤشرات الدول الهشة FRAGILE STATES INDEXES والتي تعتمدها منظمة صندوق السلام العالمي The Fund For Peace وتعتمد على المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتماسكية لتصنيف الدول بين الناجحة والفاشلة، والمتكون من (١٢) مؤشر فرعي من اصل المؤشرات الأربع الرئيسة المذكورة لتصنيف الدول من حيث الاستقرار (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتماسكي) (<http://fundforpeace.org/fsi/indicators/>) وتسمى بمؤشرات الدول الهشة STATES INDEXES FRAGILE والتي عادة تشمل ١٧٨ دولة ذات سيادة.

ب- مؤشر ادراك الفساد Corruption Perceptions Index والتي تعتمدها منظمة الشفافية العالمية فهي تعتمد على درجات في تصنيف الدول من حيث النزاهة والفساد من (٠ الى ١٠٠) درجة فكلما تزداد الدرجة تعني الدولة اكثر نزاهة وبالعكس كلما اقرتبنا من الصفر تعني الدولة اكثر فسادا، والمنظمة تقوم بدراسات دورية بشكل سنوي وذلك لتصنيف الدول وفق درجة النزاهة والفساد.

(١) د. انور محمد فرج محمود ، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة - دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الاوسط ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، العدد (٩) ، المجلد (٥) ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٧٩-٢٨٠ .

المبحث الثاني

ترتيب الدول وفق المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية

ضمن هذا المبحث يتم التطرق الى ترتيب الدول (عشر الاوائل) وفقا للمؤشرات التي تمت الاشارة اليها وهي مؤشر الحكم الرشيد ومؤشر السلام العالمي ومؤشر الدول الهشة واخيرا مؤشر ادراك الفساد وكالاتي:

١- وفق مؤشرات الحكم الرشيد: هناك دراسات عديدة تبين علاقة الحكم الرشيد بالنمو والتنمية الاقتصادية، حيث وجود مستوى عال من الحكم الرشيد تؤثر على التنمية المستدامة بشكل ايجابي وعلاقة وطردية، وتحاول كل الدول الوصول الى التنمية المستدامة او تحقيقها بمستويات عالية من اجل او مما يعني بناء دولة قوية اضافة الى ان مستوى الحكم الرشيد تبين مستوى مأسسة السلطة والدولة، نظرا لعدم امكانية الحصول على ترتيب الدول وفق الحكم الرشيد تم اختيار عدة دول من حيث مستوى الحكم الرشيد ومستوى بناء الدولة التي يبرهن اهمية الحكم الرشيد لبناء الدولة وكما في الجدول ادناه:

الجدول (١) مستوى الحكم الرشيد في دول مختارة لسنة ٢٠١٧

الدولة	المشاركة والمساءلة VA%	الاستقرار السياسي PV%	فعالية الحكومة EG%	جودة التشريع RQ%	سيادة القانون RL%	مكافحة الفساد CC%	الاجمالي %
فنلندا	٩٧,٥	٨٧,٦	٩٨,٠٨	٩٦,٦٣	١٠٠	٩٩,٠٤	٩٦,٤٧
الامارات العربية المتحدة	١٨,٢	٦٧,٦٩	٩٠,٣٨	٨٠,٧٧	٧٧,٤٠	٨٢,٦٩	٦٩,٥٢
بوسنة والهرسك	٣٩,٩	٣١,٩	٣٤,٦٢	٤٨,٠٨	٤٧,١٢	٣٧,٠٢	٣٩,٧٧
الولايات المتحدة الامريكية	٨٢,٢٧	٥٩,٠٥	٩٢,٧٩	٩٢,٨	٩١,٨٣	٨٨,٩٤	٨٤,٦١
سنغافورة	٤١,٤	٩٨,٦	١٠٠	٩٩,٥	٩٦,٠٦	٩٧,٦	٨٨,٨٦
جنوب السودان	٣	١,٤	٠,٠	٢,٩	١,٤	١	١,٦
العراق	٢٠,٦٩	٢,٣٨	٩,٦٢	٩,٦٢	٤,٣٣	٦,٧٣	٨,٩

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

كما يتبين من خلال الجدول اعلاه ان فنلندا تأتي في مرتبة الاولى في الجدول وعلى مستوى العالم من حيث مستوى الحكم الرشيد وذلك بنسبة (٩٦,٤٧%) كنسبة اجمالية من المؤشرات الفرعية وعادة ما تسيطر الدول الاسكندنافية ونيوزلندا على المراتب الاولى، اما سنغافورة فتأتي في المرتبة الثانية وذلك بمستوى (٨٨,٨٦%) من مجمل المؤشرات فجميع المؤشرات لسنغافورة لها مستوى عالي باستثناء مؤشر المشاركة وابداء الرأي في الفعاليات السياسية والتي هي (٤١,٤%) فتعد ضعيفة مقارنة بالمؤشرات

الآخري، اما الولايات المتحدة الامريكية فتأتي في المرتبة الثالثة بمستوى (٨٤,٦١٪) كاجمالي ويلاحظ ان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تعد ضعيفة مقارنة بالمؤشرات الآخري، والامارات العربية المتحدة سجلت مستوى (٦٩,٥٢٪) كاجمالي وتأتي بالمرتبة الرابعة في هذا الجدول الا انها من الدول التي لها مستوى عالي للحكم الرشيد في المنطقة العربية هذا وان مؤشر المشاركة فيها من النقاط الضعيفة^(١) في الحكم الرشيد حيث سجلت (١٨,٢٪) وهناك فرق كبير بينها وبين المؤشرات الآخري مما اثرت سلبا على المستوى الاجمالي، على الرغم من تقارب كبير بين مؤشرات الحكم الرشيد في بوسنة والهرسك الا انها تأتي في مرتبة الخامسة وسجلت مستوى (٣٩,٧٧٪) من الحكم الرشيد، وان العراق تأتي في مركز ما قبل الآخري، حيث سجلت مستوى متدني جدا بلغ (٨,٩٪) كاجمالي وجميع المؤشرات تعد ضعيفة وادناها حتى على مستوى العالم هي مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف فبلغت (٢,٣٨٪) اما اعلاها في مؤشر المشاركة بنسبة (٢٠,٦٩٪) وتعد العراق من الدول التي تتميز بتدني مستوى الحكم الرشيد على المستوى العالم وانها تتراوح بين مستوى (٧-١١) من حيث تدني المستوى وحسب السنوات المختلفة، واما جنوب السودان فتأتي في المركز الآخري وذلك بمتوسط الاجمالي (١,٦٪) وهي مخيبة للامال فجميع المؤشرات تعد ضعيفة جدا وهذا مايفسر اداء الدولة من حيث الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث انه افضل دولة على مستوى العالم وكذلك افسد دولة بعد الصومال حسب احصاءات سنة ٢٠١٧م.

ومن خلال هذا العرض يتبين وجود علاقة قوية بين مستوى الحكم الرشيد ووجود او بناء دولة قوية، حيث ان ضعف الدولة يرجع الى ضعف مستوى الحكم الرشيد كما ان وجود دولة قوية من نواحي الاقتصادية والسياسية والادارية والثقافية يعزى الى مستوى عالي للحكم الرشيد، فارتفاع مستوى المؤشرات الفرعية يساهم في خلق بيئة استثمارية خصبة مما يجذب الاستثمارات بشكل سنة كما يساهم في الفعاليات السياسية وفعالية الحكومة ومما لها من اثار ايجابية على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والادارية والثقافية في بنان الدولة، ويرى الباحث بان مستوى الحكم الرشيد يفسر بنان الدولة كما انها يفسر مستوى تطور الاقتصادي والسياسي والثقافي لتلك الدولة، فمستوى التطورات المذكورة في العراق تحكمها مستوى الحكم الرشيد وهكذا بالنسبة لبيقة الدول ولا توجد دولة على مستوى العالم لها مستوى رفيع من الحكم الرشيد وتعاني في نفس الوقت من اختلالات اقتصادية وسياسية وادارية اي تعاني من الضعف والعكس الصحيح، بل كل دول المتطورة من نواحي المذكورة لها مستويات عالية من الحكم الرشيد وهناك تطابق بين مستوى الحكم الرشيد ومستوى بناء الدولة وتطور الدولة، وبهذا فان بناء الدولة قوية والقادرة على البقاء تحتاج الى مقومات الحكم الرشيد.

٢-مؤشر السلام العالمي: تقوم المؤسسة المعتمدة لهذا المؤشر بترتيب الدول من حيث الاستقرار والامان وبشكل دوري سنوي، ومن خلال الجدول (٢) تتبين اهمية الاستقرار والسلام الداخلي والخارجي في بناء وتقوية الدولة، حيث الدول المستقرة والمسالمة تأتي في رأس القائمة واما الدول غير المسقرة

(١) وهذا بسبب انظمة الحكم في الامارات العربية المتحدة ، حيث تتبع نظام الملكي او الوراثة ولا توجد فيها انتخابات السياسية الا لنصف اعضاء المجلس التشريعي وهي بالاصل لها صلاحيات الاستشارية .

المعلومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة: العراق حالة دراسية للمدة (٢٠١٣-٢٠١٧)

والهشة من نواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تأتي في اسفل الترتيب، والجدول الاتي يبين عشر دول اكثر استقرارا و اقل استقرارا ومساملة وفق مؤشر المذكور لسنة ٢٠١٧م:

الجدول (٢) عشر دول اكثر استقرار و اقل استقرارا لسنة ٢٠١٧م

اقل استقرارا و سلاما			اكثر استقرارا و سلاما		
النقاط	الدولة	المرتبة	النقاط	الدولة	المرتبة
٣,٨١٤	سوريا	١	١,١١١	ايسلندا	١
٣,٥٦٧	افغانستان	٢	١,٢٤١	نيوزلندا	٢
٣,٥٥٦	العراق	٣	١,٢٥٨	البرتغال	٣
٣,٥٢٤	جنوب السودان	٤	١,٢٦٥	التمسا	٤
٣,٤١٢	اليمن	٥	١,٣٣٧	الدنمارك	٥
٣,٣٨٧	الصومال	٦	١,٣٦٠	التشيك	٦
٣,٣٢٨	ليبيا	٧	١,٣٦٤	سلوفينيا	٧
٣,٢١٣	السودان	٨	١,٣٧١	كندا	٨
٣,٢١٣	جمهورية افريقيا الوسطى	٩	١,٣٧٣	سويسرا	٩
٣,١٨٤	اوكرانيا	١٠	١,٤٠٨	اليابان	١٠

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على:

GLOBAL PEACE INDEX 2017 , INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE ,
Sydney , 2017, p11-10.

يتبين من الجدول الاعلاه ان ايسلندا تأتي في مقدمة الدول اكثر استقرارا و سلاما وذلك بمجموع النقاط (١,١١١) من اصل (٥) نقاط لعدم الاستقرار وعدم السلام المجتمعي والدولة وبعدها نيوزلندا والبرتغال في المركز الثاني والثالث على التوالي وسويسرا في المركز التاسع واليابان بمجموع (١,٤٠٨) نقاط في المرتبة العاشرة، وجميع الدول المذكورة ضمن الدول المتقدمة وهذا يظهر العلاقة والارتباط القوي بين الاستقرار والتقدم الاقتصادي كذلك بين الاستقرار وبناء الدولة القوية والناجحة، واما بالنسبة لدول اقل استقرارا ومسالما فان دولة سوريا تأتي في رأس القائمة وذلك بـ (٣,٨١٤) نقاط وافغانستان في المرتبة الثانية وبعدها العراق في المرتبة الثالثة وذلك بنقطة (٣,٥٥٦) وجمهورية افريقيا الوسطى واوكرانيا في مرتبتي التاسع والعاشر على التوالي، وهذا يتبين مرة اخرى العلاقة المذكورة واهمية الاستقرار الداخلي والخارجي، حيث جميع الدول المذكورة اقل استقرارا يقع ضمن مستوى منخفض جدا من حيث الاستقرار وبنفس الوقت جميعهم يقع ضمن الدول المتخلفة او النامية ويعانون منضعف بناء الدولة.

٣- مؤشرات الدول الهشة والمعروفة بـ FRAGILE STATES INDEXES والتي تشمل ١٧٨ دولة، والجدول (٣) يبين ترتيب عشر دولة من حيث النجاح والفشل حسب احصاءات لسنة ٢٠١٧ وكالاتي:

الجدول (٣) ترتيب (١٠) دول من حيث

عدم الاستقرار والفشل كذلك الاستقرار والنجاح لسنة ٢٠١٧

ت	الدول من حيث عدم الاستقرار والفشل	الدول من حيث الاستقرار والنجاح
١	جنوب السودان	فنلندا
٢	صومال	نرويج
٣	اليمن	سويسرا
٤	سوريا	داهمارك
٥	جمهورية افريقيا الوسطى	السويد
٦	جمهورية كونغو الديمقراطية	استراليا
٧	السودان	ايرلندا
٨	ضاد	ايسلندا
٩	افغانستان	كندا
١٠	زيمبابوي	نيوزلندا

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على:

<https://public.tableau.com/profile/fund.for.peace#!/vizhome/fsi-2018-rankings/DashboardRankings820>

من الجدول (٣) يظهر بان جنوب السودان تأتي بالمرتبة الاولى من حيث عدم الاستقرار اي الفشل وبعده صومال واليمن في مركزي الثاني والثالث على التوالي وزيمبابوي في المركز العاشر، علما كان العراق في ترتيب الحادي العشر وفق تصنيف المذكور، اما بالنسبة لدول اكثر استقرارا ونجاحا فتأتي فنلندا بالمرتبة الاولى وبعدها نرويج ثم سويسرا وكندا ونيوزلندا في مرتبتي التاسع والعاشر بالتوالي، وبالنظر لترتيب الدول حسب النجاح والفشل يظهر اثر وعلاقة المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية ببناء الدولة، حيث ان جميع الدول الناجحة لها بنية قوي لدولة وبالعكس جميع الدول الفاشلة تعاني من ضعف بناء الدولة.

٢- مؤشر ادراك الفساد (CPI): حسب مؤشرات ودراسات منظمة الشفافية العالمية التي شملت ١٨٠ دولة لسنة ٢٠١٧م كانت نيوزلندا في المرتبة الاولى بحصولها على (٨٩) درجة وبعدها دانيمارك ثم فنلندا اما الدول اقل نزاهة فهو صومال بترتيب الاخير الـ ١٨٠ وبدرجة (٩) اي صومال تحتل المرتبة الاولى من حيث عدم النزاهة والفساد وبعدها جنوب السودان ثم سوريا، وكان العراق في المركز ١٦٩ وبدرجة (١٨) وبهذا يحتل العراق مرتبة (١١) من حيث الفساد وعدم النزاهة ، وعلى مستوى الدول العربية كانت الامارات العربية المتحدة في المركز الاول، اما عالميا فقد نالت مركز ٢١ و بـ (٧١) درجة ودولة قطر في المركز الثاني وعالميا في المركز ٢٩ بدرجة (٦٣)، وبلغ معدل النزاهة لجميع دول العالم (٤٣,٠٧) درجة ويعد هذا المعدل متدنيا حيث هو اقل من ٥٠ و ذلك ما يعكس الحالة والظروف الاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية للعالم اجمع، و قد كان ترتيب (١٠) دول لسنة ٢٠١٧ وفقا للاتي:

الجدول (٤) ترتيب (١٠) دول من حيث النزاهة (اكثر نزاهة و اقل نزاهة)

عشر اقل نزاهة واكثر فسادا			عشر اكثر نزاهة و اقل فسادا		
الدرجة	الترتيب	الدول	الدرجة	الترتيب	الدول
٩	١٨٠	صومال	٨٩	١	نيوزلندا
١٢	١٧٩	جنوب السودان	٨٨	٢	دانيمارك
١٤	١٧٨	سوريا	٨٥	٣	فنلندا
١٥	١٧٧	افغانستان	٨٥	٣	نرويج
١٦	١٧٥	اليمن	٨٥	٣	سويسرا
١٦	١٧٥	السودان	٨٤	٦	سنغافورة
١٧	١٧١	ليبيا	٨٤	٦	السويد
١٧	١٧١	غينيا بيساو	٨٢	٨	كندا
١٧	١٦٩	كوريا الشمالية	٨٢	٨	لوكسمبورغ
١٨	١٦٩	فنزويلا	٨٢	٨	هولندا

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table

ويتبين من الجدول (٤) ان ترتيب الدول التي حققت المراكز المتقدمة و التي تعتبر اكثر نزاهة و مواقعها تكون في قارة اوروبا بمجموع (٧) دول من اصل (١٠) دولة، اما ترتيب الاوائل لدول اقل نزاهة واكثر فسادا فتقع في قارة افريقيا بمجموع (٧) دول من اصل (١٠) دولة، ومن مقارنة الجدول (٣) و (٤) يتبين بان هناك تقارب كبير بين تصنيفين لمنظمتي صندوق السلام والشفافية العالمية، حيث تأتي فنلندا والنرويج ودانيمارك وسويسرا والسويد في مرتبة العشر الاوائل من حيث الاستقرار والنجاح وكذلك من حيث النزاهة ونفس الشيء بالنسبة لترتيب الدول من حيث عدم الاستقرار والفسل وكذلك عدم النزاهة فتأتي جنوب السودان وصومال وسوريا واليمن وافغانستان في مرتبة العشر الاوائل، كما ان العراق تأتي في نفس الترتيب تقريبا، الحادي العشر من حيث الفسل (عدم الاستقرار) والثاني عشر من حيث الفساد (عدم النزاهة)، اذ بلغت مستوى النزاهة (١٨) درجة، وهذا التقارب بين النتائج تدل على تقارب وجهات النظر (المؤشرات) لمنظمتي وكذلك دقة الدراسات، كما ان النتائج وترتيب الدول توافق مع واقع الاقتصادي والساسي و الاجتماعي التي تعيشها البلدان المذكورة وكذلك مع قوة وبناء الدولة.

المبحث الثالث

تحليل المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية في دولة العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٧)

يمكن تحليل ودراسة هذه المقومات من خلال مؤشرات الحكم الرشيد والعلاقات (الاستقرار) الداخلية والخارجية من خلال مؤشرين وهما مؤشر الامن البشري ومؤشر السلام العالمي فضلا عن مؤشر الدول الهشة ومؤشر ادراك الفساد وفقا للاتي:

١- مستوى الحكم الرشيد: عان العراق مشكلة الحكم منذ بداية تأسيسها، الا انه وصلت الى اسوأ حالاتها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وذلك بعد غزوه للكويت سنة ١٩٩٠م وبعدها فرض الحصار الاقتصادي عليه من قبل المجتمع الدولي، بالرغم من انتهاء الحصار بعد احداث سنة ٢٠٠٣م لم تتغير الاحوال نحو التحسن بل بقيت كما هي في التسعينات ولحد الان، و يعتبر العراق حاليا من اسوأ الدول من حيث عدم تحقيق او ممارسة الحكم الرشيد وكما يتبين من خلال الجدول الاتي:

الجدول (٥) مؤشرات الحكم الرشيد في دولة العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٧)

المؤشر / السنوات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المتوسط
مكافحة الفساد	٧,٦	٥,٨	٤,٨	٦,٣	٦,٧	٦,٢٤
فعالية الحكومة	١٣,٧	١٣,٩	٩,٦	٩,١	٩,٦	١١,١٨
الاستقرار السياسي	٤,٣	٢,٤	٢,٩	٣,٣	٢,٤	٣,٠٦
جودة التشريع	٩,٥	٨,٧	٧,٢	١١,١	٩,٦	٩,٢٢
سيادة القانون	٣,٨	٦,٧	٥,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٨٨
المشاركة والمساءلة	١٦,٤	١٥,٨	١٧,٧	٢٢,٢	٢٠,٧	١٨,٥٦
المتوسط	٩,٢١	٨,٨٨	٨	٩,٣	٨,٨٨	٨,٨٥

المصدر: World Development Indicator , Data Bank , World Bank , 2018.

يظهر من خلال الجدول ان وضع الحكم الرشيد لم يتغير خلال مدة (٢٠١٣-٢٠١٧) الا بنسبة ضئيلة جدا، وان جميع مؤشرات تعد سيئة جدا في العراق، إذ بلغ مؤشر مكافحة الفساد (٦,٢٤%) خلال مدة الدراسة وانه ضمن اسوأ دولة وفق هذه المؤشر ووفق المنظمة الشفافية العالمية، كما وان مؤشر فعالية الحكومة بلغت (١١,١٨%) كمتوسط المدة ونفس الشيء بالنسبة لجودة التشريع، حيث بلغ (٩,٢٢%)، وبالنسبة للاستقرار السياسي وغياب العنف والارهاب فانها اسوأ مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد وبلغ (٣,٠٦%) فقط كمتوسط المدة والامر كذلك بالنسبة لمؤشر سيادة القانون، حيث بلغ (٤,٨٨%) الا ان الحالة بالنسبة للمشاركة السياسية والمساءلة احسن مقارنة بالمؤشرات المذكورة وبلغ (١٨,٥٦%) خلال مدة الدراسة وكأن هناك علاقة سلبية بين المشاركة السياسية والمؤشرات الاخرى بمعنى ان المشاركة السياسية بصورته المعتادة في العراق لم تؤثر بشكل ايجابي على مؤشرات الحكم الرشيد بل انعكست سلبا على المؤشرات الاخرى وعلى الحياة الاقتصادية والادارية والامنية والاجتماعية.

عليه ان العراق يعاني من ازمة تدني مستوى الحكم الرشيد وانه ضمن اسوأ دول من حيث الحكم

المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة: العراق حالة دراسية للمدة (٢٠١٣-٢٠١٧)

الرشيد وبلغ مستواه قرابة (٨,٩٪) خلال مدة الدراسة وهذا الوضع السيء انعكست على الحالة الاقتصادية والامنية والادارة والاجتماعية وبشكل سلبي ولم تستفاد من كثرة خياراته الطبيعية المتنوعة وبهذا فان مستوى الحكم الرشيد في العراق ضعيف جدا.

٢- مستوى العلاقات (الاستقرار) السياسية الداخلية والخارجية: على الرغم من الاستقرار الخارجي النسبي والعلاقات الايجابية والدبلوماسية الخارجية مع جميع دول العالم ومنها دول المجاورة في الاونة الاخيرة الا ان سيادتها الخارجية ينتهك من قبل قوى دولية واقليمية واكثر من ذلك يعاني من ازمة عدم الاستقرار الداخلي بدرجة الاساس، حيث هناك صراعات داخلية تصل الى المعركة والعنف احيانا بين الاحزاب السياسية وحيانا بين المذاهب الدينية او حتى بين المكونات القومية^(١) على مستوى عدة مدن او مدينة معينة وهذا ادت الى عدم الاستقرار الداخلي وكما يتبين في الجدول الاتي:

الجدول (٦) مؤشرات عن الاستقرار الداخلي في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٧)

البند / السنوات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الوقاة بسبب المعركة (عدد الاشخاص)	١٨٨٢	١٢١٩٠	١٠١٣٨	٩٦٢١	١٠٢١١
النازحون الداخليون الجدد بسبب الصراع والعنف (عدد الحالات)	١٢٠٠	٢١٧٧٠٠٠	١١١٤٠٠٠	٦٥٩٠٠٠	١٣٧٩٠٠٠
النازحون الداخليون الجدد بسبب الكوارث (عدد الحالات)	٧٩٠٠	..	٢٣٠٠٠	..	٣٩٠٠
مجموع النازحون الداخليون بسبب الصراع والعنف(عدد الاشخاص)	٢١٠٠٠٠٠	٣٢٧٦٠٠٠	٣٢٩٠٠٠٠	٣٠٣٥٠٠٠	٢٦٤٨٠٠٠
حضور حفظة السلام (عدد القوات، الشرطة، المراقبون العسكريون)	٢٧١	٢٤٥	٢٤٣	٢٤٤	..

المصدر: World Development Indicator , Data Bank , World Bank , 2019.

(١) تاريخ العراق مليئاً بالصراعات والحروب الاهلية ، حيث بعد قيام الحركة الكوردية وثورة ايلول عام ١٩٦١م دامت صراعات بين الحركة الكوردية والدولة العراقية وادت الى وقوع وسقوط عدة الاف ضحايا الى ان وصلت الى الابادة الجماعية للكورد في نهاية الثمانينات والمتمثلة بانفال البارزانيين عددهم قرابة (٨) الاف والقصف اليكيمياوي للحلجة (٥) الاف شهيد عام ١٩٨٨م وعمليات الانفال الواسعة في نفس العام بقرابة (١٨٠) الف اضافة الى الكورد الفيليين ما ادت بعد حرب الكويت عام ١٩٩١م الى الانتفاضة الجماعية في جنوب وشمال العراق ضد الحكومة العراقية انذاك، وقمعت انتفاضة الجنوب الا ان انتفاضة كوردستان نجحت ادت الى قيام حكومة اقليم كوردستان العراق في عام ١٩٩٢م ، هذا ناهيك الى تهمة المكون الشيعي في العراق لحد احدثات عام ٢٠٠٣م وبعدها انقلب الحالة حيث بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة المكون الشيعي من الدورة الانتخابية الاولى عام ٢٠٠٥م للدورة الرابعة عام ٢٠١٨م تم تهمة المكون السني بشكل اكبر في العراق والامر كذلك لحد الان ، اضافة الى صراعات حتى بين المذهب الشيعي ، حيث في عام ٢٠٠٦م دارت صراعات وصلت الى العنف بين الجيش المهدي(التيار الصدري) والجيش العراقي (حكومة نوري المالكي) لحد عام ٢٠٠٨م ، وحتى بعد تعديل الدستور العراقي عام ٢٠٠٥م فالصراعات منذ ذلك الحين لازلت مستمرة بين حكومة اقليم كوردستان العراق والحكومة العراقية ووصلت الى العنف في اكتوبر عام ٢٠١٧م ذلك بعد

يظهر من الجدول اعلاه ان الوفاة بسبب المعارك كان (١٨٨٢) شخص سنة ٢٠١٣ م وصلت الى (١٠٢١١) شخص سنة ٢٠١٧ م والنازحون الجدد بسبب الصراع والعنف من (١٢٠٠) الى (١٣٧٩٠٠٠) في نفس الفترة الزمنية مما ادت الى زيادة مجموع النازحين الداخليين من (٢١٠٠٠٠٠) شخص سنة ٢٠١٣ م الى (٣٢٩٠٠٠٠) شخص سنة ٢٠١٥ م والى (٢٦٤٨٠٠٠) شخص سنة ٢٠١٧ م ويرجع جزء كبير من هذا الى دخول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش الاجرامي) للعراق واحتلاله لعدد من المدن العراقية وصراعه وحربه مع الجيش العراقي وقوات البيشمركة مما أدى الى تأزم الامن البشري في العراق بشكل اكبر مثلما يؤكدها بيانات برنامج الامم المتحدة الانمائي، على الرغم من التفاوت النسبي بين البيانات البنك الدولي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة الا ان الارقام والبيانات عن الاستقرار الداخلي والبشري تعد خطيرة، اذ شكل اللاجئين العراقي نسبة (٢٪) من مجموع اللاجئين في العالم لسنة ٢٠١٧ م و (٢٦٤٨) الف نازح داخلي في العراق مقابل (٣٩٩٤٥,٥) الف نازح على مستوى العالم في سنة ٢٠١٥ م ويشكل النازح العراقي قرابة (٦,٦٪) من مجموع النازحين على مستوى العالم وتعد هذه نسبة كبيرة كذلك (١٢٣) سجين لكل (١٠٠٠٠٠) من السكان للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) وهي اقل بقليل من متوسط العالمي (١٤٣) سجين، وان معدل جرائم القتل تعد خطيرة وعالية وهي (٩,٩) لكل (١٠٠٠٠٠) من السكان مقابل (٥,٣) حالة كمعدل العالمي الا ان معدل الانتحار يعد منخفضا مقارنة بالمعدل العالمي، فكل هذا يدل على سوء الامن البشري على الرغم من النفقات العسكرية العالية.

الجدول (٧) مؤشرات عن الامن البشري في دولة العراق وعلى مستوى العام

العالم		العراق		المؤشر / الدولة
١٩٣٠٣,٦		٣٦٠,٦		اللاجئون حسب دولة المنشأ (بالالاف) لسنة ٢٠١٧
٣٩٩٤٥,٥		٢٦٤٨		النازحون داخليا (بالالاف) لسنة ٢٠١٥
١٩٨		٧		المشردون بسبب الكوارث الطبيعية - المعدل السنوي لكل مليون من السكان للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٧)
١٤٣		١٢٣		السجناء لكل (١٠٠٠٠٠) من السكان للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤)
٥,٣		٩,٩		معدل جرائم القتل لكل (١٠٠٠٠٠) من السكان للمدة (٢٠١٦-٢٠١١)
٧,٤	الاناث	٣,٥	الاناث	معدل الانتحار لكل (١٠٠٠٠٠) من السكان لسنة ٢٠١٥
١٣,٨	الذكور	٤,٨	الذكور	

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على: ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الاحصائي لسنة ٢٠١٨، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، ٢٠١٨، ص ٦٦- ٦٧.

ولتوضيح الصورة عن العلاقات السياسية الداخلية والخارجية إضافة الى الاستقرار الداخلي

المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة: العراق حالة دراسية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٣)

والخارجي يمكن الاستعانة ببيانات ومؤشرات السلام العالمي التي يعتمد عليها معهد الاقتصاد والسلام، بخصوص حالة العراق كما في الجدول الآتي:

الجدول (٨) العلاقات (الاستقرار) السياسية الداخلية والخارجية في دولة العراق
وفق مؤشر السلام العالمي للمدة (٢٠١٣-٢٠١٧)

البند / السنوات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
النقاط	٣,٢٤٥	٣,٣٧٧	٣,٤٤٤	٣,٥٧٠	٣,٥٥٦
المرتبة	١٥٩	١٥٩	١٦١	١٦١	١٦١

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على:

GLOBAL PEACE INDEX For years 2013- 2017 , INSTITUTIONS OF
.ECONOMIC & PEACE , Sydney, p11

يلاحظ من الجدول ان العراق يعاني من تدهور العلاقات السياسية الداخلية اي من تدهور الاستقرار الداخلي وكذلك من عدم استقرار العلاقات الخارجية بسبب عسكرة الدولة والتدخلات الخارجية من قبل القوى الدولية وكذلك من قبل الدول الاقليمية وانتهاك سيادته الخارجية خاصة من قبل الجمهورية الاسلامية الايرانية وتركيا والولايات المتحدة الامريكية ومن فواعل غير الدول منها منظمة الداعش الاجرامي من منتصف سنة ٢٠١٤م لحد نهاية سنة ٢٠١٧م كل هذا ادت الى عدم الاستقرار الداخلي وكذلك الخارجي، حيث وفق مؤشر السلام العالمي كان العراق في سنة ٢٠١٣م بمرتبة (١٥٩) من بين (١٦٣) دولة ووصل نقاط عدم الاستقرار وعدم المساملة الى (٣,٢٤٥) نقطة من اصل (٥) نقاط ونزل الى مرتبة (١٦١) في سنة ٢٠١٥م بـ (٣,٤٤٤) نقطة بقى بنفس المرتبة لحد سنة ٢٠١٧م وذلك من بين (١٦٣) دولة شملتها الدراسة اي انه قبل المرتبة الاخيرة بمرتبتين على مستوى العالم وانه الاسوء بعد دولة سوريا على مستوى الدول العربية، كل هذا يدل على سوء العلاقات والاستقرار السياسي وكذلك الحالة الامنية والسلام ويدل مرة اخرى على ضعف بناء الدولة وان مستواه ضعيف جدا وفق المؤشر المذكور.

٣- مؤشر اداء الدول: ان العراق وفق هذا المؤشر الذي يحدد مستوى الدول بين النجاح والفشل وكما ذكر سابقا كان ضمن الدول الهشة والفاشلة وبترتيب (١١) عالميا لسنة ٢٠١٧م اي في مركز (١٦٩) عالميا من حيث النجاح ضمن (١٨٠) دولة شملتها الدراسة، وكان بنفس الترتيب وفق مؤشر ادراك الفساد لمنظمة الشفافية العالمية اي في الترتيب (١١) عالميا من حيث الفساد و كما مبين في الجدول (٤) مما يعني انه قد تركز في المرتبة (١٦٩) عالميا من حيث النزاهة من بين (١٧٨) دولة شملتها الدراسة، وهذا يدل مرة اخرى على هشاشة دولة العراق وضعف بنائها.

لذا من الممكن القول ان العراق قد اتسم بمستوى ضعيف جدا ضمن المقومات المذكورة (الاقتصادية الادارية والسياسية)، و هو ضمن قائمة اسوأ دول وفق هذه المقومات و ذلك ما أدى الى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السلبي والهش وان كل المحاولات والمجهودات من اجل التغيير

والاصلاح تتصادم مع الضعف المذكور وتتأكل كل المساعي ودون جدوى تذكر، لذا من اجل التغيير والاصلاحات الشاملة لابد من تحسين المقومات المذكورة اي رفع مستوى الحكم الرشيد ومأسسة السلطة والدولة اضافة الى تحسين الاستقرار الداخلي والخارجي اي تأمين الامن والسلام كذلك مكافحة الفساد من اجل تقوية بناء الدولة في العراق.

الاستنتاجات والمقترحات:

اولا - الاستنتاجات: وصل البحث الى عدة استنتاجات اهمها:

- ١- هناك علاقة قوية بين المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية وبناء الدولة، حيث كلما توفر مستوى عالي لكل من الحكم الرشيد والاستقرارين الداخلي والخارجي لساعد ذلك على تقوية بناء الدولة و العكس صحيح.
- ٢- تتربع دول اوروبية على قائمة بناء قوي للدولة اي الدول الناجحة والمستقرة، منها الدول الاسكندنافية بالمقام الاول ومن ثم ايسلندا وسويسرا وايرلندا ودول اخرى خارج الفارة الاوروبية منها نيوزلندا وكندا وسنغافورة واليابان.
- ٣- تعد دول القارة الافريقية ضمن اسوأ الدول من حيث بناء الدولة منها جنوب السودان والصومان والسودان واليمن وجمهورية افريقيا الوسطى وليبيا اضافة الى دول اخرى خارج القارة المذكورة منها افغانستان وسوريا والعراق.
- ٤- وبالنسبة للعراق فانه يعاني من ضعف شديد في بناء الدولة وكان النتائج لمدة البحث كالآتي:
 - أ- يعاني من مستوى متدني جدا من ممارسة الحكم الرشيد، حيث بلغت (٨,٩٪).
 - ب- يعد ضمن الدول الضعيفة او الفاشلة، حيث كان في ترتيب (١١) عالميا من حيث الفشل والهشاشة وفي ترتيب (١٢) عالميا وفق مؤشر ادراك الفساد المعتمد من قبل المنظمة الشفافية العالمية.
 - ت- يعاني وبشدة من عدم الاستقرار وعدم السلام على صعيدي الداخلي والخارجي، حيث كان في ترتيب (٣-٥) عالميا وذلك وفق مؤشر السلام العالمي.

- ثانيا- المقترحات: من اجل بناء الدولة في العراق او اعادة بناءه والخروج من الهشاشة التي تعاني منها ضمن النواحي الاقتصادية والادارية والاجتماعية والسياسية من الممكن ان يتم اقتراح الآتي:
- ١- العمل على مأسسة السلطة والدولة عن طريق ممارسة الحكم وفق مؤشرات الحكم الرشيد منها مكافحة الفساد وسيادة القانون بشكل يكون فوق الجميع وللجميع وفعالية اكثر للاداء الحكومي.
 - ٢- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي خاصة الداخلي والسيطرة على العنف والارهاب بما يضمن الامن والسلام الداخلي بين المواطن والسلطة وبين جميع المكونات العراقية.
 - ٣- لابد من مكافحة وضبط الفساد في جميع اجهزة الدولة ولجميع القطاعات العامة والخاصة وان تبدأ من اعلى هرم السلطة والى الاسفل.
 - ٤- الحد من تدخلات الدول الاقليمية والدولية في شؤون العراق واقامة العلاقات الخارجية السليمة مع جميع الدول بما يتماشى مع السيادة الخارجية للدول وفق القانون الدولي العام.

قائمة المصادر:

اولا المصادر العربية:

- ١- ابو حسين، مصطفى موسى، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة) في ادارة الدولة باكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، ٢٠١٧.
- ٢- احمد، احمد حمدي، الحكم الرشيد واشكالية ادارة الثروة النفطية في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، العدد (٣٨-٢)، بغداد، ٢٠١٧.
- ٣- ادلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الاحصائي لسنة ٢٠١٨، برنامج الامم المتحدة الاثرائي UNDP، ٢٠١٨.
- ٤- اونيل، باتريك هـ مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٢.
- ٥- حاج، ميلود عامر، بناء الدولة وانعكاساته على الواقع الدولة القطرية العربية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤.
- ٦- فوكوياما، فرانسيس، بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الامام، ط١، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧.
- ٧- الزركوش، حسين خلف، و الزركوش، سناء حسين خلف، و عبد، الاء احمد، دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية، مجلة الفتح، جامعة ديالى، مجلد (١٣)، العدد (٦٩)، ٢٠١٧.
- ٨- الساعوري، حسن، اثر المجتمع المدني على الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (٣)، العدد (١)، السليمانية، ٢٠١٧.
- ٩- الشاهر، شاهر، الاستقرار السياسي معايير ومؤشراته، على الموقع الالكتروني http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497
- ١٠- الصبيحي، احمد شكر حمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ (دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (١٣)، ٢٠١٨.
- ١١- صايل، علي سلمان، الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب، مجلة السياسة والدولية، جامعة المستنصرية، العدد (١٧)، بغداد، ٢٠١٠.
- ١٢- عبد اللطيف، سامر مؤيد، وصائب، محمد جاسم محمد، و ناظم، محمد، المقتررب الرقمي للحكم الرشيد، مجلة الباحث، جامعة كربلاء، المجلد (١٩)، العدد (١١)، ٢٠١٧.
- ١٣- عيسى، سعد صالح ومصطفى، منذر صابر، اثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٥)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (٣)، العدد (٤٣)، ٢٠١٨.
- ١٤- غيليفراي، مارك ماك، و فيني، سيمون، و دي سيلفا اشتون، قدرة الدولة وفعالية المعونة في الدول الضعيفة من الشرق الاوسط الكبير (في) الدول الضعيفة في شرق الاوسط الكبير، تقرير موجز رقم (١١) مركز الدراسات الدولية والاقليمية بجامعة قطر، ٢٠١٦.

- ١٥- كامروا، الدول الضعيفة في شرق الاوسط (في) الدول الضعيفة في شرق الاوسط الكبير، تقرير موجز رقم (١١) مركز الدراسات الدولية والاقليمية بجامعة قطر، ٢٠١٦.
- ١٦- محمود، انور محمد فرج، دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (٣)، العدد(١)، السليمانية، ٢٠١٧.
- ١٧- محمود، انور محمد فرج، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة - دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الاوسط، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد (٩)، المجلد (٥)، جامعة السليمانية، ٢٠١٧.
- ١٨- مصعب، عرباوي، واقع الحكم الرشيد في الدول العربية - دراسة تحليلية في المؤشرات الساسية والاقتصادية -دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية المقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٥.

ثانيا المصادر الانكليزية:

- 1- Brain. William. In Praise of folly – International administration and the corruption of humanity. (In) State-Building Theory and practice. First published. Routledge. London and New York. 2007.
- 2- Brooks. Rosa Ehrenreich. Failed states or The State as Failure?. The University of Chicago. Law Review. Vol (72)-N (4). 2005.
- 3- Cunliffe. Philip. State building Power Without responsibility. (In) State-Building Theory and practice. First published. Routledge. London and New York. 2007.
- 4- GLOBAL PEACE INDEX 2013. INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE. Sydney. 2013.
- 5- GLOBAL PEACE INDEX 2014. INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE. Sydney. 2014.
- 6- GLOBAL PEACE INDEX 2015. INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE. Sydney. 2015.
- 7- GLOBAL PEACE INDEX 2016. INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE. Sydney. 2016.
- 8- GLOBAL PEACE INDEX 2017. INSTITUTIONS OF ECONOMIC & PEACE. Sydney. 2017.
- 9- OECD, *Concepts and Dilemma State Building in Fragile Situations – FROM FRAGILITY TO RESILIENCE*. OECD, 2008.
- 10- Robinson. Neil. State- Building and international politics- The emergence of a

new Problem and agenda. (In) State-Building Theory and practice. First published. Routledge. London and New York. 2007.

11- Word Bank. Governance Development in Practice. Word Bank Publication , Washington. 1994.

12- World Development Indicator. Data Bank. World Bank. 2018.

13- <http://fundforpeace.org/fsi/indicators/>

14- <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

15- <https://public.tableau.com/profile/fund.for.peace#!/vizhome/fsi-2018-rankings/DashboardRankings820>

16- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table

ثالثا- المصادر الكوردية:

١- ايوب محمد طيب، ئاماژه كاني دهوله تي شكستخواردوو (عيراق وهك نمونه) گوڤاري ئه كاديمياني كوردستان، خولي سييه م، به شي (B) ژماره (٢)، كۆمه له ي ئه كاديمياني كوردستان و دهسته ي كوردستاني بو ديراساتي ستراتيزي و تويزينه وه ي زانستي، سليماني، ٢٠١٥.